الأمم المتحدة

DP/2024/24

Distr.: General
10 July 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام 2024

26 إلى 29 آب/أغسطس 2024، نيويورك

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام 2024
(3 إلى 7 حزيران/يونيه 2024، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولاً – المسائل التنظيمية 3

الجزء المشترك 3

ثانياً – معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 3

ثالثاً – المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 4

رابعاً – الأخلاقيات 6

خامساً – الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي 7

سادساً – الزيارات الميدانية 8

سابعاً – تقييم أطراف ثالثة لمهام الإدارة والرقابة للمجالس التنفيذية 8

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 9

ثامناً – استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022–2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023 9

120824 260724 24-12555 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تاسعاً – المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 14
عاشراً – البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة 16
حادي عشر – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة 16
ثاني عشر – التقييم 17
ثالث عشر – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية 18
رابع عشر – متطوعو الأمم المتحدة 19
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان 20
خامس عشر – التقرير السنوي للمديرة التنفيذية 20
سادس عشر – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة 24
سابع عشر – التقييم 25
ثامن عشر – البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة 26
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 26
تاسع عشر – بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والحوار التفاعلي المواضيعي 26

أولاً – المسائل التنظيمية

1 – عُقدت الدورة السنوية لعام 2024 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الفترة من 3 إلى 7 حزيران/يونيه 2024.

2 – ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام 2024 (DP/2024/L.2) ووافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2024 (DP/2024/8).

3 – وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2024 في الوثيقة DP/2024/9، المتاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

4 – ووافق المجلس التنفيذي في القرار 23/2024 على الجدول الزمني التالي للدورات المُقبلة للمجلس التنفيذي في عام 2024:

الدورة العادية الثانية لعام 2024: من 26 إلى 29 آب/أغسطس 2024.

بيان رئيس المجلس

5 – بدأ رئيس المجلس بالإعراب عن امتنانه للزملاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على قيامهم بعملهم الهام بتفانٍ وشجاعة وسط أحداث غير مسبوقة تعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي ظل ظروف معقدة، توفر الدورة السنوية للمجلس التنفيذي منبراً لرسم المسار بشكل جماعي للمضي قدماً وتمكين المنظمات من الإنجاز بنجاح وكفاءة أكبر. وسلط الرئيس الضوء على استعراض منتصف المدة للخطتين الاستراتيجيتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان باعتبار الاستعراض عملية محورية لتقييم التقدم المحرز والتحديات وتحسين التنفيذ ووضع الخطط الاستراتيجية المستقبلية. كما أن الحوارات بشأن استعراضات منتصف المدة لخطط الموارد المتكاملة والميزانيات المتكاملة ستكون على نفس القدر من الأهمية، بما في ذلك لتعزيز تعبئة الموارد واستخدامها بكفاءة. ورحب الرئيس بالمناقشة المواضيعية التي شهدتها الدورة مع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمشاركين الآخرين في حلقة النقاش. ومن البنود الهامة الأخرى مناقشة تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض مهام الحوكمة والرقابة التي تضطلع بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (JIU/REP/2023/7).

الجزء المشترك

ثانياً – معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

6 – قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) ونائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (لشؤون الإنجاز والشراكات) معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك القائمة المرجعية للإصلاح.

7 - وقالت مجموعة من الوفود إن عمل الأمم المتحدة معًا هو السبيل الوحيد لتقديم عرض فعال مصمم خصيصًا لكل بلد. ودعت المجموعة كيانات الأمم المتحدة إلى زيادة التعاون والبرمجة المشتركة، والتحرك نحو الأخذ بنُهج متكاملة. وحثت المجموعة على التحسين في أربعة مجالات: تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة؛ والحد من التجزئة في البرمجة والتخطيط؛ وتبادل المعلومات بشكل أوثق مع المنسقين المقيمين؛ وتطبيق التبعية الإدارية المزدوجة بشكل أكثر اتساقًا.

8 - وسلط أحد الوفود الضوء على دور المنسقين المقيمين ووظائفهم المعيارية الداعمة بشكل متزايد. وشدد الوفد كذلك على دور المساهمين في الحد من التنافس على الأموال وفي المواءمة الوثيقة بين أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ووثائق البرامج القطرية للكيانات كل على حدة. وأعرب الوفد عن تقديره لتحسين المواءمة مع إطار الإدارة والمساءلة؛ وإعطاء الأولوية في تقييمات الأداء للنُهج المتبعة على مستوى المنظومة؛ وتنفيذ ضريبة التنسيق البالغة 1 في المائة؛ وتحقيق مكاسب في الكفاءة؛ والخدمات المشتركة العالمية؛ ومبادرة مكاتب الدعم الإداري المشتركة.

9 - وردا على الوفود، ذكر المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن جميع وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتماشى تماما مع أطر التعاون. واستنادا إلى هدف محدد مركزيا بشأن المساهمات في نتائج الأفرقة القطرية، طلب البرنامج الإنمائي من جميع المنسقين المقيمين تقديم مدخلات لتقييم أداء الممثلين المقيمين؛ ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً تعقيبات على تقييمات المنسقين المقيمين. بيد أن التمويل الأساسي المنخفض للغاية لا يزال يمثل تحديًا وسببًا للتنافس على الموارد.

10 - وذكر نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) أن التحويلات بين كيانات الأمم المتحدة هي أكبر مصدر للتمويل غير الأساسي للصندوق. واقترح أن تقوم الدول الأعضاء بمواءمة ممارسات التمويل على المستوى القطري للحد من المنافسة. وأعرب عن أمله في أن يعزز الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات دور الأمم المتحدة المعياري في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة.

11 - وشدد نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (لشؤون الإنجاز والشراكات) على الدور الحيوي الذي يضطلع به المنسقون المقيمون في تيسير النهوض بمستوى التعاون بين الكيانات وتعزيز البرامج المشتركة. ويمكن أن يقر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات بولايات الكيانات وقدراتها؛ وأن ينظر في المزايا النسبية؛ وأن يضمن الاستخدام الفعال للموارد والخبرات.

12 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 8/2024 بشأن المعلومات المستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثالثاً - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

13 - قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي أجريت في عام 2023 (DP/2024/10)؛ وقدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة على التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لعام 2023 والتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم. وقدم مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المتعلق

بأنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيق في عام 2023 (DP/FPA/2024/6)، والتقرير السنوي للّجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (DP/FPA/2024/6/Add.1)؛ وقدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) رد الإدارة. وقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات في عام 2023 (DP/OPS/2024/4)؛ وقدم نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (لشؤون الإنجاز والشراكات) رد الإدارة.

14 - وقدم رؤساء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جميعاً تقاريرهم السنوية لعام 2023.

15 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتحسن الشفافية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومهام المساءلة في كلٍ منها، وذلك نتيجة لبذل جهود متواصلة.

16 - وأشاد أحد الوفود بالجهود الجارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان للعمل مع الشركاء المحليين، بينما أشار إلى ما يكتنف ذلك من مخاطر كبيرة. وأيد هذا الوفد بقوة الخطط الرامية إلى معالجة هذا الشاغل بشكل استباقي من خلال مراجعة العقود والتدريب وتقديم الدعم السياساتي للشركاء المنفذين، وشجع المنظمات الأخرى على اعتماد تدابير مماثلة.

17 - واستفسر أحد الوفود عن عدم كفاية إدارة المخاطر كمسألة يتكرر ذكرها في مراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وطلب معلومات مستكملة بشأن وجود وحدة متكاملة لإدارة المخاطر وتوفير الموارد لتحسين أداء نظام كوانتوم. وتساءلت الوفود عن سبب عدم تقديم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ردا من الإدارة على استعراض الثقافة التنظيمية، وسلطت الضوء على أوجه القصور في مجال المشتريات، بما في ذلك في حالات الطوارئ. وأشار أحد الوفود إلى التحديات التي تواجه رحلة التحول الثقافي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لكنه أكد على النظرة المستقبلية الإيجابية.

الردود

18 - ردًا على الوفود، أوضحت مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هناك وحدة للمخاطر ولوحة متابعة تعملان بشكل كامل. وتشمل التحسينات الجارية لدعم نظام كوانتوم العمل مع المكاتب الإقليمية لتحديد الاحتياجات التدريبية. ويقوم فريق مكون من حوالي 35 موظفاً ومتعاقداً بدعمِ نظامَيْ كوانتوم وكوانتوم بلاس (Quantum Plus) لصالح 10 وكالات بتكلفة تشغيلية تبلغ حوالي 8 ملايين دولار، أي أقل بنسبة 20 في المائة من مبلغ 10 ملايين دولار الذي تطلبه النظام السابق، نظام أطلس.

19 - وأشار مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الجهود المبذولة نحو الأخذ بنهج مشترك في إدارة المخاطر على نطاق المنظمة. وأُغلقت إحدى توصيتين من توصيات مراجعة الحسابات ظلتا معلقتين لفترة طويلة. وتتعلق التوصية المتبقية باسترداد مساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية من إحدى الدول الأعضاء. ومن طرق الحفاظ على تركيز فريق الإدارة على التوصيات إجراء متابعة منتظمة على الأقل كل ستة أشهر.

20 - وأكد نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) أن الصندوق عزز تسجيل وإدارة الشركاء المنفذين واستحدث لوحة متابعة جديدة لاتفاقات الشركاء المنفذين من أجل تشديد الرقابة. وفي عام 2023، عزز الصندوق تكامل الموارد البشرية والنظم المالية من خلال منصتي "كوانتوم بلاس" و "كوانتوم" للموارد البشرية.

21 - وذكر مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق يصمم تقييمات موحدة للشركاء المنفذين لتناسب السياقات المختلفة. وشجع جميع الوكالات على استخدام بوابة شركاء الأمم المتحدة.

22 - وشدد نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (لشؤون الإنجاز والشراكات) على أن المكتب ملتزم بالعمل مع الشركاء المحليين وتطبيق معايير الاستدامة المستندة إلى النظم المالية والقواعد المالية. ويمكن أن يؤدي العمل مع البائعين المحليين إلى تعزيز القدرة التنافسية لمناقصات الأمم المتحدة.

23 - وقال مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إن المكتب أنشأ فرقة عمل لتعزيز عمليات الشراء في حالات الطوارئ. وأفاد بأن الأبعاد المتصلة بالتحقيق والجزاءات والتنفيذ هي قيد التنفيذ.

24 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 9/2024 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتعلقة بأنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات في عام 2023، وردود الإدارة.

رابعاً - الأخلاقيات

25 - قدم مدير مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرًا عن أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي في عام 2023 (DP/2024/11)؛ وقدمت المستشارة القانونية العامة بمكتب الخدمات القانونية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدمت مستشارة شؤون الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريرًا عن أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع للصندوق في عام 2023 (DP/2024/7)؛ وقدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) رد الإدارة. وقدم مدير مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريرًا عن أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب خدمات المشاريع في عام 2023 (DP/OPS/2024/5)؛ وقدمت رئيسة موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رد الإدارة.

26 - ورحبت الوفود بالتوعية النشطة المتزايدة في مجال الأخلاقيات، وحثت على تعزيز إجراءات حماية المبلغين عن المخالفات، واستفسرت عن تقييم أفضل الممارسات في الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى أن زيادة مستويات الأنشطة تزيد من الضغط على موارد مكتب الأخلاقيات وشجع المكاتب المعنية على التواصل مع الإدارة، وإذا لزم الأمر، مع المجلس في حالة الاحتياج إلى موظفين إضافيين. وطلب أحد الوفود تفاصيل عن مصفوفة التوعية الاستباقية ومؤشر المخاطر التجريبي بمكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشيدا بالإبلاغ الشامل والإجراءات السريعة بشأن المساءلة. وسأل هذا الوفد عن مسألتين أحيلتا للتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان وعن نطاق العمل بشأن الاستخدام الشخصي المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي. واقترح وفد آخر إجراء تحديث لمدونة قواعد السلوك الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومعايير قياس ثقافة الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة في المكتب.

27 - ورداً على الوفود، أوضح مدير مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مصفوفة التوعية الاستباقية ومؤشر المخاطر يجسدان استخدام البيانات لإعطاء الأولوية للأنشطة المؤثرة. وقد ساعدا، على سبيل المثال، في تحديد الثغرات في الامتثال للتدريب الإلزامي. وأعطى لمحة عن ظهور مجتمع الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً المنخرط في مناقشات حول وضع المعايير وأفضل الممارسات.

28 - وأشارت المستشارة القانونية العامة بمكتب الخدمات القانونية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن المؤشر التجريبي يوجد قيد الاستعراض، وسيتم توسيع نطاقه حسب الاقتضاء.

29 - وأوضحت مستشارة شؤون الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه على الرغم من صعوبة التحدث عن حالات محددة، إلا أنه تم اتخاذ إجراءات وقائية في المسألتين المذكورتين.

30 - وأكد نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) على الجدية التي تنظر بها الإدارة إلى مهمة الأخلاقيات، مشيرا إلى إضافة وظيفة برتبة ف-4 إلى الوحدة وتخصيص موارد جديدة. وأفاد بأن سياسة وسائل التواصل الاجتماعي تنطبق على جميع الموظفين، بغض النظر عن حالات العقود.

31 - وذكر مدير مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن سياسة الإبلاغ عن المخالفات تم تحديثها في عام 2022. وأفاد بأن استعراض العمليات الأوسع يُشكِّل جزءاً من عملية أوسع نطاقاً حول الثقافة التنظيمية. وفيما يتعلق بالمعايير، يندرج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ضمن شبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف، ويتطلع المكتب إلى استقصاءات مدى الاهتمام التي تتضمن أسئلة حول ثقافة الأخلاقيات.

32 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 10/2024 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتعلقة بالأنشطة في عام 2023، وردود الإدارة.

خامساً - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

33 - قدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) ومديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة الفريق المعني بالموارد البشرية والثقافة التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، معلومات مستكملة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وفقا لقرار المجلس التنفيذي 9/2023.

34 - وأشارت مجموعة من الوفود إلى تقرير للأمين العام خلص إلى أن 39 في المائة فقط من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لديها آليات لتمكين وتشجيع وحماية الموظفين الذين يبلغون عما يقع من حالات. وسألت تلك الوفود عما تفعله الوكالات لزيادة هذه النسبة، مع التركيز على التعاون بين الوكالات وبناء القدرات المشتركة للشركاء المنفذين. وطلبت هذه الوفود من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توضيح التحديات التي تواجه إجراء تقييمات للمخاطر؛ وطلبت من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعرض بالتفصيل بناء القدرات الإضافية للشركاء المنفذين؛ كما طلبت من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصف الفوائد المحتمل إحرازها من النظم المشتركة.

35 - ورحب أحد الوفود بنبأ انضمام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى خطة الكشف عن سوء السلوك، وقيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتجريب الخطة، واعتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانضمام إليها.

36 - ووصف نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) زيادة عدد الموظفين والموارد المخصصة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستراتيجية التنظيمية الأولى بشأن هذه المسألة. وأفاد بأن الصندوق يدعم الأدوات المشتركة بين الوكالات لتعزيز قدرات الشركاء المنفذين ويشارك في قيادة وحدة معنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بوابة شركاء الأمم المتحدة. وأنشأ الصندوق لجنة لاستعراض الشركاء المنفذين، وأطلق المرحلة الأولى من برنامج للشهود، وزاد من المشاورات مع المجتمعات المحلية لتحديد المخاطر وتعزيز المساءلة.

37 - وقالت مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن إحدى الأولويات الرئيسية في البرنامج الإنمائي هي تعزيز ثقافة الجهر بالقول، بما في ذلك من خلال بناء قدرات المديرين وعقد دورات تدريبية للموظفين. وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توجيهات إضافية بشأن تقييم المخاطر والعمل مع الشركاء المنفذين، وهو ينظر في الانضمام إلى بوابة شركاء الأمم المتحدة وسيواصل العمل مع الكيانات الشقيقة بشأن المبادرات المشتركة، بما في ذلك خطط العمل المنسقة، حسب الإمكان.

38 - وذكرت مديرة الفريق المعني بالموارد البشرية والثقافة التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن المكتب عيّن رئيسًا للثقافة والمشاركة التنظيمية برتبة ف-5، مسؤولًا عن قيادة مبادرات الثقافة التنظيمية، بما في ذلك مهمة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأن المكتب يناقش الإبلاغ الفعال القائم على الأثر.

39 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 11/2024 بشأن المعلومات المستكملة المقدّمة بشكل مشترك بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

سادساً - الزيارات الميدانية

40 - عرض رئيس المجلس التنفيذي، بصفته عضوا في الوفد، التقرير الرسمي عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أوروغواي في عام 2023 (DP/FPA/OPS/2024/1). وشدد على أن الزيارة أكدت على قوة الشراكات التي تجمع بين أوروغواي والأمم المتحدة، والتي تعزز الحماية الاجتماعية والطاقة المستدامة وتطوير البنى الأساسية.

41 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الرسمي عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أوروغواي (DP/FPA/OPS/2024/1).

سابعاً - تقييم أطراف ثالثة لمهام الإدارة والرقابة للمجالس التنفيذية

42 - عرض مفتش وحدة التفتيش المشتركة التقرير المتعلق باستعراض مهام الإدارة والرقابة التي تضطلع بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (JIU/REP/2023/7).

43 - وقالت مجموعة من الوفود إن أي قرار بشأن التقرير ينبغي أن يسبقه نقاش متعمق وشامل وشفاف، مع إتاحة الوقت الكافي لجميع أعضاء المجلس لإجراء مشاورات داخلية، وبمشاركة نشطة ومجدية من جانب البلدان النامية في الإدارة والرقابة. واعتُبر من السابق لأوانه إنشاء عملية رسمية دون وجود ضمانات مناسبة للامتثال للولاية المقررة من الجمعية العامة.

44 - واعتبر أحد الوفود أن الاستعراض فرصة لتطوير الدعم الذي يقدمه المجلس للوكالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشددا على أن هياكل الإدارة في الكيانات معقدة وأن آليات الرقابة في المجلس تفتقر إلى الوضوح والكفاءة. وتتطلب العديد من المسائل خبرة فنية كبيرة؛ ويمكن أن توفر توصيات وحدة التفتيش المشتركة مسارات للوفاء بالواجبات والمسؤوليات. وأكد أحد الوفود أن تحسين الحوكمة من شأنه أن يعزز المسؤولية الجماعية والمساءلة ووحدة الهدف.

45 - وأيد وفد آخر إنشاء فريق عامل يُعنى بالتوصيات المشتركة الموجهة للمجالس الثلاثة. وقال أحد الوفود إن التوصيات توفر منطلقا قويا لإجراء تقييم جماعي لمدى تحقيق النظام الإنمائي لأهدافه.

46 - وشدد أحد الوفود على التمسك بامتلاك الدول الأعضاء لزمام المبادرة وتوليها دور القيادة، ودعا إلى إجراء تقييم شامل لكيفية تطبيق التوصيات. وقال إن المناقشات التي ستُجرى في المستقبل يمكن أن تتيح فرصة لتحسين آليات الرصد والتقييم الحالية وتوضيح العلاقة بين المجلس والوكالات. وفي ظل اتساع الفجوة في موارد التنمية، يتعين أن توازن جهود الإصلاح بين الحوكمة المؤسسية وتنفيذ البرامج لتسريع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

47 - وأعرب أحد الوفود عن شواغل بشأن جدوى التوصيات. فالتدابير الإدارية المنبثقة عن التوصيات ينبغي أن تُقدم إلى المجلس للتداول بشأنها بعد إجراء تحليل دقيق للآثار المترتبة في الميزانية والآثار التنظيمية وإجراء تقييم للفعالية.

48 - ورداً على الوفود، أقرّ مفتش وحدة التفتيش المشتركة بأن تنفيذ التقرير قد يطرح تحديات. فالأمر يتطلب أن تسود الثقة بين الدول الأعضاء. ويمكن للأمانة العامة أن ترسم معالم الخطوات الأولية التي يتعين أن ينظر أعضاء المجلس في اتخاذها.

49 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 12/2024 بشأن تقييم كيفية تنفيذ المجلس التنفيذي لمهامه المتعلقة بالإدارة والرقابة.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثامناً - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023

50 - نظرت الدورة في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023 (DP/2024/12)، مصحوباً بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2023 (DP/2024/12/Add.1)، والمرفق الإحصائي (DP/2024/12/Add.2).

51 - وسلط مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء في بيانه على أهمية التعاون الإنمائي في عالم يواجه اضطرابات واختلالات واسعة النطاق. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له دور محوري في تقديم عرض الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، وأورد أمثلة على التقدم الذي تحقق جزئياً نتيجة للتعاون الإنمائي، بما في ذلك انخفاض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع وزيادة معدلات الوصل بالإنترنت على مستوى العالم. وإزاء هذه الخلفية، دعا مدير البرنامج الإنمائي إلى تحدي السردية السائدة الأحادية الجانب عن فشل التعاون الإنمائي من خلال إظهار الإسهام الأساسي الذي قدمه في تحقيق خطة عام 2030 وفي التغلب على تحديات كبيرة ومشتركة. وأشار مدير البرنامج الإنمائي إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل باعتباره لحظة مهمة لبلورة رؤية للمضي قدماً معاً على الرغم من الاختلافات، وشدد على أن البرنامج الإنمائي ومهمة الأمم المتحدة في التنمية لا غنى عنهما ليكون العالم قادرا على التحرك في الاتجاه الصحيح.

52 - وأفاد بأن استعراض منتصف المدة أظهر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسير على الطريق الصحيح لتحقيق غايات وطموحات خطته الاستراتيجية. ويواصل البرنامج الإنمائي الانتقال من المشاريع الفردية إلى النهج النظمية القائمة على التكامل والابتكار. فقد تحوّل نحو عروض جديدة تتبناها البلدان لدعم قراراتها في مجال التنمية. وأضفت المطامح الأربعة الكبرى زخماً إضافياً، إذ غالباً ما تجمع منظومة الأمم المتحدة بأكملها معاً وتحشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لربط أصوله بشراكات متنوعة من أجل تحقيق تلك الغايات. وقد يقترب البرنامج الإنمائي من تحقيق بعض غايات المطامح الكبرى وإحداث فرق في ما سيحدث في العالم في المستقبل.

53 - وسلط المدير الضوء على نتائج استعراض منتصف المدة والدروس المستخلصة منه، مثل الطريقة التي جمع بها الوعد المناخي منظومة الأمم المتحدة معاً لدعم أكثر من 100 بلد. ويوضح ذلك كيف عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يقدمه للبلدان في إطار الأمم المتحدة. وتشهد مستويات الإنجاز القياسية عاماً بعد عام على الطلب. وقد حققت جميع الاستثمارات في عناصر تمكين الخطة الاستراتيجية - الابتكار الاستراتيجي والتمويل الرقمي والإنمائي - عوائد قوية. وتضمَّن أكثر من 70 في المائة من المشاريع الجديدة عنصراً رقمياً، وألهمت العروض الجديدة في المجال الرقمي شراكات على نطاق الأمم المتحدة. وأصبح مركز التمويل المستدام مصدرًا للابتكارات، من أسواق التأمين إلى إصدارات السندات. وبشأن التنمية في ظل الأزمة، أعاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التفكير في دوره. وسلط مدير البرنامج الضوء على الاستخدام المبتكر لحقوق السحب الخاصة في جهود التنمية المحلية الضخمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كمثال على كيفية قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتمكين من اتخاذ قرارات تحقق فوائد هائلة.

54 - وعلاوة على ذلك، أدت المكاسب المستمرة في الكفاءة إلى توفير ملايين الدولارات للبرمجة. وحسَّنت الاستثمارات في الموظفين الشفافية والمساءلة والتحفيز وتطوير المهارات. وشارك في دراسة استقصائية بعنوان "البرنامج الإنمائي في الاستماع" أكثر من 000 11 من المستجيبين، أي ما يقرب من نصف مجمل القوة العاملة في البرنامج الإنمائي؛ وأكد أكثر من ثلاثة أرباعهم أنهم راضون جداً عن العمل في البرنامج الإنمائي. ووجد استعراض منتصف المدة أن المكاتب الأكثر تفاعلاً، في المتوسط، فاقت غيرها في الإنجاز.

55 - وسلط المدير الضوء على استمرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإنجاز على الرغم من أنه عانى من أشد انخفاض في التمويل الأساسي في الـ 15 عاماً الأخيرة. وقد انعكس هذا الواقع في نتائج استقصاء مدى الاهتمام، الذي أشار إلى أن الصحة البدنية والنفسية للموظفين تتأثر بأعباء العمل المفرطة في كثير من الأحيان. فمحاولة الحفاظ على استمرار أي منظمة في أداء عملها مع الإمعان في الوقت نفسه في خفض الاستثمار في أهم ما يحقق لها الفعالية أمر يبعث على القلق الشديد. وقد أظهر العمل في مجالات الابتكار والرقمنة والطاقة والتمويل عوائد هائلة من استثمارات صغيرة جداً، ومع ذلك فالمنظمة ليس بوسعها أن تخرج في عملها عما استقر بالفعل. ووصف المدير استعراضا لنموذج العمل أُجري لفحص كيفية قيام المنظمة بإيجاد القيمة وتمويلها وتقديمها. وسيطرح البرنامج الإنمائي على المجلس بعض التناقضات بين بعض القواعد والأنظمة التي عفا عليها الزمن والتوقعات التي تنتظر من البرنامج الإنمائي أن يعمل كمنظمة حديثة ومرنة وشفافة وقادرة على التكيف. ويمكن للمجلس بعد ذلك أن يقرر كيف ينبغي أن يتطور البرنامج الإنمائي لتتحقق له الاستدامة المالية. واختتم المدير كلمته بتوجيه الشكر لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واصفا إياهم بالأشخاصً الاستثنائيين.

56 - وأعرب أعضاء مكتب المجلس عن شكرهم لمدير البرنامج الإنمائي على ملاحظاته وأبدوا التعليقات التالية: النهج السليم الذي يتبعه البرنامج الإنمائي في التنمية يحظى بالتقدير، وكذلك قدرته على التكيف والتنسيق مع الوكالات الأخرى. ويُشكِّل الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات فرصة للتعلم والتصحيح حسب الحاجة. وأعربوا عن ترحيبهم بالخطة الاستراتيجية باعتبارها فرصة حاسمة للحفاظ على الطموح في السياسات والإجراءات، ودعوا إلى إحراز تقدم سريع في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأشاد أعضاء المجلس بالتقدم الذي يحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشددوا على أهمية التمويل المرن للاستجابة للاحتياجات المتنوعة. وقالوا إن وظيفة تحقيق التكامل التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته على التكيف مع احتياجات الدول الأعضاء كان لهما تأثير؛ وينبغي أن يحافظ البرنامج الإنمائي على طموحه. كما جرت الإشادة بالتقدم المحرز نحو تحقيق المطمح السامي المتمثل في إخراج 100 مليون شخص من دائرة الفقر المتعدد الأبعاد، بينما طُلب المزيد من المعلومات حول التعديلات التي تهدف إلى زيادة تحسين الوصول إلى الخدمات والشمول المالي. وأُعرب عن الأمل في زيادة تعزيز مختبرات تسريع الأثر. وسلط أعضاء المكتب الضوء على تكاليف الفرصة البديلة للانخفاضات المستمرة في الموارد العادية، وحثوا على وضع نماذج جديدة للتمويل، ورحبوا باستعراض نموذج العمل. وتساءلوا عن الكيفية التي يخطط بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعميق الجهود الرامية إلى معالجة المخاطر النظمية والأسباب الجذرية للضعف، وطلبوا المزيد من المعلومات حول إضفاء الطابع المؤسسي على النهج التجميعي.

57 - وأشادت مجموعة من الوفود بالتقدم الكبير المحرز في التدخلات المنقذة لحياة الأشخاص الضعفاء في حالات الأزمات أو ما بعد الأزمات، والتي تعزز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والتماسك الاجتماعي. وتؤكد النجاحات فعالية النهج المتكامل. وأشادت المجموعة بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرقمنة السريعة من أجل التنمية الشاملة، وحثت على زيادة الدعم المقدم للبلدان المتأخرة في مجال المنافع العامة الرقمية والبنية الأساسية الرقمية. ويمكن أن يسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة أكبر في الحد من الفقر من خلال خلق سبل عيش وفرص اقتصادية مستدامة.

58 - وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها لنهج البرمجة المتكاملة، والالتزام الثابت بالتحول الرقمي، والجهود المبذولة لتوسيع نطاق الحصول على الطاقة، والمبادرات الرامية إلى تعبئة التمويل لأغراض التنمية. والبرنامج الإنمائي في وضع يسمح له بقيادة التحول الاقتصادي الهيكلي؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية؛ والاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وبناء القدرة على الصمود ضد الصدمات؛ وتعزيز وسائل التنفيذ. وأعربت المجموعة عن مخاوف بشأن نقص التمويل، وخاصة التخفيضات الكبيرة في الموارد العادية.

59 - وأعربت مجموعة من الوفود عن تطلعها إلى الدعم الاستراتيجي في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، مع استفادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من وظيفته في تحقيق التكامل داخل الأمم المتحدة. وأثنت المجموعة على الالتزامات المتعلقة بحلول التمويل المبتكرة، والتمويل المناخي، والرقمنة، والنهوض بالتنمية في سياقات الأزمات. واعتبرت المجموعة أن ثمة حاجة ماسة لجهود القضاء على الفقر وأن هذه الجهود يجب أن تظل محور تركيز أساسي. وشددت المجموعة على توفير الموارد العادية المتاحة والتي يمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوفاء بولايته بطريقة فعالة ومستقلة. وفي إطار التطلع إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، شددت المجموعة على التحول من الإصلاحات الموجهة نحو العمليات إلى تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمقياس ما تحدثه من أثر.

60 - ورحبت الوفود بتطور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مقدم للمعونة المرصودة للمشاريع إلى شريك استراتيجي يساهم في إيجاد حلول إنمائية متكاملة باعتبارها أمراً لا غنى عنه لمواجهة التحديات المتعددة الأبعاد. فالبرمجة المتكاملة مستدامة ومؤثرة معاً. وتفضي الاستفادة من الشراكات والربط المتبادل بين المسائل إلى تحقيق نتائج أفضل واستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية. وأعربت الوفود عن امتنانها للدور القيادي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، وقالت إنه ينبغي أن يواصل دعم بناء توافق في الآراء من أجل التعاون الإنمائي كأساس للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار أحد الوفود إلى أن الدافع إلى تعزيز تعددية الأطراف الفعالة لم تكن في أي وقت مضى أقوى مما هي عليه الآن.

61 - وأبرزت كيف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تجاوز أهداف دعم المجتمعات المهمشة وحقق مكاسب في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وأعربت عن ترحيبها بالجهود المبذولة للدفع قُدما بعجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واعتبرت أن ثمة متسعا لبذل المزيد من الجهود في مجال العلوم والابتكار. وأشادت بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأطر التمويل الوطنية المتكاملة وصلتها بالعمل المناخي، ورحبت بتقرير يصدر قريبا عن دمج المناخ والتنمية باعتبارهما أساسا للمساهمات المحددة وطنياً ذات المنحى العملي.

62 - وأشارت الوفود إلى التحديات المتبقية، مثل الإدماج الفعال للاعتبارات الجنسانية في جميع البرامج، ومعالجة التفاوتات الجنسانية داخل المنظمة وفي سياقات الأزمات على حد سواء، ومعالجة أشكال التمييز المتقاطعة. وتشمل المجالات الرئيسية التي يجب دعمها الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني؛ والتحول الهيكلي، بما في ذلك عن طريق الاقتصاد الأخضر؛ وتقوية التفاعل بشأن إدماج المرأة في أسواق العمل؛ وتعزيز المساعدة في معالجة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي. وطلبت الوفود مزيدًا من الوضوح بشأن الجهود المبذولة لسد الفجوة بين المناخ والأمن، وبشأن البرمجة المتكاملة في حافظة الرقمنة. وتساءلت عما إذا كان دعم الرقمنة يشمل المسائل المتعلقة بالمساواة وحقوق الإنسان. ورحبت بالجهود المبذولة لتوليد سلاسل المشاريع الجاهزة للاستثمار وأدوات تقليل المخاطر، وأكدت أن زيادة مشاركة القطاع الخاص يمكن أن توفر التمويل اللازم.

63 - واقترحت الوفود أن يشمل استعراض منتصف المدة كلاً من الإنجازات والقيود على نحو يتيح لأعضاء المجلس فهم التحديات والمخاطر ومجالات التحسين بشكل أفضل. وإضافة إلى ذلك، أعربت الوفود عن تقديرها للأطر القوية لإدارة المخاطر ودعت إلى مزيد من التفكير في المخاطر التي تتجاوز جودة التمويل. وسلطت الوفود الضوء على القدرة على الصمود في مواجهة القيود المالية ومرونة الجهات المانحة في سد الثغرات مع تعظيم أثر الموارد. وأشادت باستعراض نموذج العمل لإدخال قدر أكبر من اليقين في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

64 - وأثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبذله جهوداً ملحوظة لخفض التكاليف الإدارية وتحسين فعالية الإدارة. وأعربت عن تقديرها للشفافية في الرد على ما جرى مؤخراً من خرق للبيانات ومزاعم بسوء الإدارة المتعلقة بآلية التمويل لتحقيق الاستقرار في العراق، وطلبت مزيدا من المعلومات حول كيفية تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذه الأمور وتعلمه منها، وحول تدابير الوقاية والحد من المخاطر. وشددت الوفود على المساهمة الحاسمة للمجالس التنفيذية في نجاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

65 - وردا على الوفود، أشار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأهمية التي يوليها البرنامج الإنمائي لدمج الاستشراف في عملياته. وأكد من جديد الالتزام بالتفاعل مع المجلس بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وأعرب عن اتفاقه مع اقتراح تنظيم إحاطة مشتركة مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بشأن العمل الانتخابي، كما قدم مزيداً من التفاصيل حول استعراض نموذج العمل. وأشار المدير إلى الإمكانات الهائلة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ ورحب بالعمل المتعلق ببرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية؛ وأكد مجدداً الالتزام القوي تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

66 - وأعرب المدير عن تقديره للاعتراف المتكرر بأن البرنامج الإنمائي يستجيب بشكل وثيق للأولويات الإنمائية الوطنية، مضيفا أن 25 في المائة من الإيرادات تأتي الآن من البلدان المستفيدة من البرامج. وتتمثل رؤية البرنامج الإنمائي اليوم في مواصلة تعزيز قيمته كشريك استراتيجي في التنمية، وبالتالي تعزيز أهميته في سياقات متنوعة. ووصف برنامجًا جديدًا يهدف إلى تسخير السياسات المالية لتحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة الطلب على برنامج ختم المساواة بين الجنسين. ويركز البرنامج الإنمائي في مبادراته الرقمية على الحقوق الأساسية وحماية البيانات والخصوصية. وفيما يتعلق بالتمويل، يشارك البرنامج الإنمائي بقوة في الصناديق المشتركة ويركز على النماذج المواضيعية. وفيما يتعلق بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية، ستركز استراتيجية مقبلة تتصل بالنازحين داخلياً على نشر قدرات الأمم المتحدة على المستوى القُطري.

67 - ووصف المدير الارتباطات المتنوعة مع القطاع الخاص الآخذة في التزايد باطراد. ويركز معظمها على توسيع مساحة الاستثمار الإنتاجي والشراكات مع القطاع الخاص، وليس على إيجاد تمويل بديل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن الكثيرين ينظرون إلى البرنامج الإنمائي كشريك موثوق به في التحقق من السندات، وتطوير البنية التحتية العمومية الرقمية، وإزالة المخاطر في استثمارات البنية التحتية للطاقات المتجددة. ومن مقاييس النجاح مدى الإسهام في قدرة البلدان المستفيدة من البرامج على جذب استثمارات القطاع الخاص.

68 - وعرض المدير تفاصيل نظام قوي لإدارة المخاطر. وفيما يتعلق بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، أكد على إقامة شبكات واسعة عبر البلدان وعلى الصعيد العالمي، وعلى المواءمة الكاملة لجميع برامج البرنامج الإنمائي القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأقر المدير بالتحديات التي تواجه الموارد العادية على الرغم من التواجد القطري الواسع النطاق. وأفاد بأن البرنامج الإنمائي ملتزم بتبديد التصورات القائلة بأن استثمار دولار في مبادراته أقل كفاءة من استثماره في أي مكان آخر، وتعهَّد بتقديم حجج وسيناريوهات مقنعة. وشدّد على أن الخفض المزمن لاستثمار بعضنا في بعض لن يعالج تحديات التنمية الحالية، ودعا إلى توافق جديد في الآراء. وأخيراً، أشار إلى التزام بمواصلة التفاعل في العديد من جوانب مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، بما في ذلك تعزيز التعاون الإنمائي.

69 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 13/2024 بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2023.

تاسعاً - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

70 - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025 (DP/2024/15).

71 - وهنأ أحد نواب رئيس المكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عمله الناجح في مجال المساواة بين الجنسين. فالبرنامج الإنمائي، بوصفه منظمة إنمائية شاملة، يمكن أن يعالج العديد من المسائل الأساسية للتقدم، من الطاقة إلى سبل العيش إلى البيئة. وشدد نائب الرئيس على ضرورة أن تنسق الأمم المتحدة الجهود المبذولة في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال المنسقين المقيمين، نظراً للتفاعل النشط للعديد من الوكالات بشأن هذه المسألة.

72 - ورحبت مجموعة من الوفود بزيادة تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجتمع المدني وتعزيز الدعم المقدم للمدافعين عن حقوق الإنسان الواجبة للمرأة. وشددت هذه المجموعة على أهمية التنسيق والبرمجة المشتركة. وأعربت المجموعة عن تقديرها للتركيز على اقتصاد الرعاية ودعم الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك من خلال العمل بشأن السياسة المالية. وطرحت المجموعة أسئلة عن دعم المساواة بين الجنسين في الانتخابات، وتمكين المرأة اقتصادياً من خلال وظائف بأجور أفضل، وزيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات.

73 - وأعربت مجموعة من الوفود عن الرغبة في الحصول على معلومات مستكملة أكثر تفصيلا عن كيفية قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء شراكات منصفة مع منظمات حقوق المرأة للوصول إلى من هن في أمس الحاجة إلى المساعدة. وطلبت المجموعة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعطاء الأولوية للتدخلات الرامية إلى تغيير المعايير والقيم وهياكل السلطة. وبالإشارة إلى نتائج استقصاء حديث أظهرت أن تقييم الموظفات للمساواة والتمكين في مكان العمل أقل بقليل من تقييم الرجال، سألت المجموعة عما يفعله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع ثقافة مؤسسية تحتضن الجميع في جو من المساواة.

74 - ودعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إدراج تعزيز حقوق أفراد مجتمع الميم الموسّع في استراتيجيته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ ومعالجة الفجوة الرقمية بين الجنسين والعنف الجنساني الذي تسهله التكنولوجيا؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين في إطار الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ورغبة منها في أن تكون التنمية أكثر شمولا وابتكارا، دعت الوفود إلى إدماج المساواة بين الجنسين باعتبارها عنصرا أساسيا في المبادرات والبرامج. وينبغي في هذا الصدد أن يظل التعلم المؤسسي متواصلا من خلال إقامة علاقات تبادل مع الوكالات المماثلة.

75 - وردا على الوفود، أشار المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الإدارة العليا تستعرض بشكل روتيني المساواة بين الجنسين من المنظورين الداخلي والبرنامجي. وهناك عمل مستمر مع الموظفين لتطبيق معايير الإنصاف والشمول والتنوع. وقد حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التكافؤ بين الجنسين في صفوف موظفيه، حيث يفوق عدد النساء عدد الرجال على مستوى الإدارة العليا. ووصف التعاون الوثيق القائم مع الوكالات الأخرى في مجال المساواة بين الجنسين، مع وجود توزيع واضح للمسؤوليات. وفيما يتعلق بمسائل مجتمع الميم الموسع، أشار إلى الدعم الداخلي القوي المقدم للموظفين والبرامج الخارجية حتى لا يُترك أحد خلف الركب. وعلى الرغم من مخصصات الميزانية المحددة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين، فإن انخفاض الموارد العادية له تأثير محسوس؛ ولا تزال نافذة للتمويل المواضيعي تتعلق بالشؤون الجنسانية تعاني من نقص كبير في الموارد.

76 - وأبرز مدير مكتب دعم السياسات والبرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن كل برنامج من برامج المساعدة الانتخابية يحتوي على عنصر جنساني. وفيما يتعلق بالتعاون مع الوكالات الأخرى، تطرق إلى التنسيق الجاري مؤخراً مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن معالجة ظاهرة الصدود عن المساواة بين الجنسين. ولا يزال العمل المتجدد مع المجتمع المدني أمرًا بالغ الأهمية. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 22 بلداً في النهوض بدور المرأة في آليات المصالحة وبناء السلام. ويدعم البرنامج الإنمائي البلدان لدمج أهداف قابلة للقياس في مجال المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الرقمية الوطنية والحد من المخاطر على الإنترنت.

77 - وذكرت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشؤون المساواة بين الجنسين أن معايير التمييز بين الجنسين منتشرة على نطاق واسع وتتطلب تركيزًا طويل الأجل واستثمارًا وإدماجًا هادفاً في كل تدخل. ويستثمر البرنامج الإنمائي في المهارات التحليلية لتحديد وتعريف هذه المعايير في مختلف مجالات العمل. ويعد العمل الجاري في مجال اقتصاد الرعاية أساسيًا لمعالجة اختلال توازن القوى وتغيير المعايير. وتُلزِم دورات تدريب القيادة الآن المشاركين بفحص تحيزاتهم، مما يدفع عجلة التغيير الداخلي والخارجي. وتمتد هذه الجهود لتشمل الشركاء، بما في ذلك الوزارات، لدفع جيل جديد من السياسات التي تدمج تغيير المعايير الاجتماعية. ووصفت العمل المبتكر مع الرجال والفتيان، مع التركيز على النهج التحويلية للعقليات الذكورية، وقالت إن حوالي 500 من موظفي البرنامج الإنمائي الذكور يقودون بنشاط التغيير المؤسسي من أجل المساواة بين الجنسين.

78 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025.

عاشراً - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

79 - عرض المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمديد الأول لمدة عام واحد للبرامج القطرية لليبريا، والتمديد لمدة 18 شـــهرا للبرنامج القطري للجمهورية العربية الســـورية، والتمديد لمدة عامين للبرنامج القطري لجمهورية الكونغو، والتمديد الثاني لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لرواندا (DP/2024/21).

80 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديد الأول لمدة عام واحد للبرامج القطرية لليبريا، ووافق على التمديد لمدة 18 شـــهرا للبرنامج القطري للجمهورية العربية الســـورية، والتمديد لمدة عامين للبرنامج القطري لجمهورية الكونغو، والتمديد الثاني لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لرواندا، وفقا لقراره 7/2014.

حادي عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

81 - عرض كبير الموظفين الماليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اسـتعراض منتصـف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2024/13)، الذي أُعد وفقا لقرار المجلس التنفيذي 22/2009. ورحب بتقرير اللجنة الاسـتشـارية لشـؤون الإدارة والميزانية عن اسـتعراض منتصـف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2024/14)، وأحاط علما بالتوصيات الواردة في التقرير.

82 - وقال أحد الوفود إن تقرير اللجنة الاسـتشـارية لشـؤون الإدارة والميزانية نُشـر قبل أقل من 48 سـاعة من اجتماع المجلس، وهو ما لم يترك للوفود وقتا كافيا لاسـتعراض التقرير، وطلب الوفد عقد جلسـة إحاطة مشتركة مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في غضون 30 يومًا.

83 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لاســتعراض منتصــف المدة لما فيه من عمق وبعد نظر، ولتحقيق التوازن في الميزانية للسـنة السـابعة على التوالي، ولزيادة نفقات البرامج، ولخلو رأي مراجعي الحسـابات من التحفظات. ومن سبل تحسين الإبلاغ زيادة الشفافية بشأن الفوائد المكتسبة على ما يُحوّل من الموارد المالية للبلدان النامية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع اقتراح أن تحدد هذه البلدان أوجه استخدام تلك الموارد. وكرر الوفد الإعراب عن مخاوف بشأن انخفاض الموارد العادية، واقترح إجراء مناقشة متعمقة حول أثر ذلك. وشجع وفد آخر تقديم التبرعات للموارد العادية ومواصلة الحوارات مع المانحين المحتملين.

84 - وردا على الوفود، قال كبير الموظفين الماليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن المنظمة تلقت تقرير اللجنة الاسـتشـارية لشـؤون الإدارة والميزانية في وقت متأخر، وأعرب عن اسـتعداده لمناقشـة التقرير مع المجلس. وأحاط علما بالاقتراح المتعلق بكيفية التعامل مع ما يتحقق من فوائد، على أن هذا يجري في الوقت الراهن على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس التنفيذي 33/2011 ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي. وشكر كبير الموظفين الماليين أعضـاء المجلس على ما أبدوه من دعم بخصـوص الموارد العادية.

85 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 14/2024 بشـأن اسـتعراض منتصـف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثاني عشر – التقييم

86 – قدّمت مديرة مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن التقييم لعام 2023 (DP/2024/16)، وتقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القطاع الخاص وتحوله الهيكلي (DP/2024/17)، وتقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي (DP/2024/19). وقدّم مدير مكتب دعم السياسات والبرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعليقات الإدارة على التقرير السنوي عن التقييم لعام 2023، ورد الإدارة على تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي (DP/2024/18)، ورد الإدارة على تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي (DP/2024/20).

التقرير السنوي عن التقييم لعام 2023

87 – شجع أحد الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعزيز التقييمات اللامركزية، مشيرا إلى أن ثقافة التعلم أمر أساسي للتحسين. واقترح الوفد المزيد من الشمول في تطوير وتنفيذ التقييمات اللامركزية، ورحب بإدماج التقييمات في عمليات صنع القرار والتخطيط.

تقييم الدعم المقدم لتنمية القطاع الخاص وتحوله الهيكلي

88 – لاحظ أحد الوفود التحسينات التي أدخلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على برمجة القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال التعلم التنظيمي، وأعرب عن تقديره لقدرة البرنامج على التكيف مع السياقات المختلفة. وشجع الوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستفادة من الشبكات المحلية ومبادرات التوطين لدعم الشركات الصغيرة؛ واستخدام برمجة أوسع نطاقاً لإتاحة مشاركة القطاع الخاص؛ وتنسيق الجهود لتمكين المرأة في القطاع الخاص.

89 – وشدد أحد الوفود على أن مشاركة القطاع الخاص لا ينبغي أن تأتي على حساب المساهمات في الموارد العادية من الدول الأعضاء، بل هي مكمل مهم للتريليونات التي تحتاجها البلدان النامية لتنفيذ خطة عام 2030. وشدد الوفد على التحديات المتنوعة التي يواجهها القطاع الخاص في البلدان النامية، وسأل عن أساليب تكييف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعم الذي يقدمه. وسأل وفد آخر عن دمج النهج القائمة على السوق وتيسير الشراكات مع القطاع الخاص بشكل أفضل.

90 – ورداً على الوفود، اتفق مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجوب التمييز بين السياقات المتنوعة. ويتعمق استعراض نموذج العمل في تحليل الأمور، بما في ذلك معالجة الأنظمة والقواعد الداخلية. وبما أن معظم النشاط الاقتصادي يحدث في القطاع الخاص، فإن تقاطعه مع الحكومة في غاية الأهمية. ويمكن للبرنامج الإنمائي أن يضطلع بدور عند هذا التقاطع وأن يدعم فئات مختلفة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

تقييم الدعم المقدم لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي

91 - أعرب أحد الوفود عن دعمه للعمل في مجال حفظ الطبيعة وتعزيز النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، معربا عن تقديره للخبرة التقنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته على الابتكار. وأقر الوفد بالدعم المقدم للحكومات المحلية وأثر برنامج المنح الصغيرة في بناء القدرات المؤسسية المحلية لمعالجة المسائل البيئية. وجرى الحث على تعبئة الدعم والتمويل على نحو مشترك بين القطاعات لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي والحفظ على نطاق واسع. وسأل وفد آخر عن دعم الخطط الوطنية للتنوع البيولوجي.

92 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 15/2024 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالث عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

93 - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البند، وقدّم الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها الصندوق في عام 2023 (DP/2024/22).

94 - ورحبت مجموعة من الوفود بالالتزام ببدء الإصلاحات، وأشارت إلى أن استقرار القيادة أمر ضروري لاستعادة الثقة. وشجعت مجموعة الوفود قيادة صندوق المشاريع الإنتاجية والبرنامج الإنمائي على إطلاع المجلس بشكل استباقي على التحقيقات ذات الصلة. وأثنت المجموعة على صندوق المشاريع الإنتاجية لاستمراره في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، ورحبت بالتدابير الرامية إلى تحسين إدارة المخاطر وتوضيح العلاقة مع البرنامج الإنمائي. وأُعرب عن القلق بشأن الكيفية التي ينظر بها موظفو صندوق المشاريع الإنتاجية إلى نتائج مراجعة الحسابات، مع طلب تحسين التواصل. وشجعت المجموعة صندوق المشاريع الإنتاجية على الاستثمار في سجل أداء مؤسسي مجدٍ يتسق مع الإدارة القائمة على النتائج، وأعربت عن القلق من الأزمة المستمرة في الموارد العادية. وقالت إن التفكير بشكل أكثر تنظيما في التحديات المؤسسية الحالية وما يلزم لمعالجتها من إجراءات ملموسة سيكون موضع ترحيب لديها. وقالت المجموعة إنها لا تزال تقدر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لما يتبعه من نهج مبتكرة لسد فجوة التمويل.

95 - وقالت مجموعة من الوفود إن تفاقم الفجوات المالية وضيق الحيز المالي جعلا المساعدة الرأسمالية المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأشادت المجموعة بالمساهمات المهمة في التحول الاقتصادي الشامل والمستدام، ورحبت بالإصلاحات، مع الإشارة إلى خيبة الأمل إزاء انخفاض الموارد العادية.

96 - وقال أحد الوفود إن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يتمتع بقدرة فريدة على اجتذاب التمويل من القطاع الخاص، وتعزيز الدعم التقني لأقل البلدان نموا، والتوسط في إقامة شراكات مع مؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص، والعمل مع البلدان التي عادة ما يتم تجاهلها في أسواق رأس المال. وأعرب وفد آخر عن تقديره لقدرة الصندوق على تيسير المعاملات الصغيرة وتوفير رأس مال صبور يقبل أن يتجشم المخاطر.

97 - وردا على الوفود، أوضح المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن العمليات التأديبية لموظفي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية السابقين قد انتهت؛ وقد أحيط المكتب علماً بذلك.

98 - وشدد الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على إشراك الموظفين في صياغة التوجهات المستقبلية واتخاذ إجراءات فورية لتنفيذ التوصيات التي تسفر عنها مراجعة الحسابات. وشدد على ضرورة وضع الإصلاحات في إطار مناقشات أوسع نطاقاً حول المؤسسات المالية الدولية وتوجيهها نحو وضع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في موقع الريادة في مجال إدارة المخاطر، والرقابة الائتمانية، وسرعة التحرك، ونشر الأدوات المالية في السياقات الشديدة المخاطر. وأعرب عن تطلعه إلى تعزيز الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة الشقيقة، بدءًا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للبناء على منصة سليمة بالفعل.

99 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 16/2024 بشأن استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2022-2025، والتقرير المتعلق بالنتائج التي حققها الصندوق في عام 2023.

رابع عشر - متطوعو الأمم المتحدة

100 - قدّم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة تقرير مدير البرنامج عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2024/23).

101 - وأثنت مجموعة من الوفود على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لقدرته على تقديم الدعم في حالات الطوارئ والأزمات. وأكدت المجموعة على واجب الرعاية وضمان سلامة المتطوعين، وأشادت بالالتزام بالتكافؤ بين الجنسين والمساواة في التمثيل. وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، اعترفت المجموعة ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة كمصدر للتنوع في الأمم المتحدة وأثنت على الجهود المبذولة حتى لا يُترك أحد خلف الركب.

102 - وأقرت مجموعة من الوفود بإعلان عام 2026 سنة دولية للمتطوعين من أجل التنمية المستدامة، وهي فرصة مهمة للاعتراف بالمتطوعين كقوة عالمية للتغيير.

103 - وقالت العديد من الوفود إن عام 2023 هو العام السابع على التوالي الذي يسجل فيه برنامج متطوعي الأمم المتحدة رقماً قياسياً. واعترفت هذه الوفود باستيفاء جميع مؤشرات الإطار الاستراتيجي وتحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة والتحول الرقمي الناجح. وأشارت إلى أن استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025 أعاد التأكيد على أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة هو خدمة مشتركة للأمم المتحدة.

104 - ورحبت الوفود بإجراءات العمل المبسطة التي تقلل من أوقات النشر؛ وبالمساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والاستخدام الاستراتيجي لصندوق التبرعات الخاص لإجراء البحوث المشجعة على العمل التطوعي ودفع عجلة الابتكار. وأعربت الوفود عن حرصها على البناء على الشراكات القوية في الاحتفال بالسنة الدولية، وحثت على إيلاء اهتمام خاص للمتطوعين من ذوي الإعاقة.

105 - وأعرب المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة عن تقديره للثقة المستمرة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، مما سمح له بالتجريب والابتكار. ورحب بالاعتراف بصندوق التبرعات الخاص، نظراً لدوره التحفيزي الحاسم. وذكر أن واجب رعاية المتطوعين يظل أولوية قصوى. ويعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة بشكل متواصل لجعل إدماج منظور الإعاقة وضعاً طبيعياً جديداً في مكان العمل. وسلط الضوء على مبادرة جديدة لتشجيع العمل التطوعي من أجل الحوارات بين الأجيال حيث يعمل المتطوعون من كبار السن والشباب جنباً إلى جنب لتلبية احتياجات التنمية.

106 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 17/2024 بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة: التقرير السنوي لمدير البرنامج.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامس عشر - التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

107 - نظر المجلس في استعراض منتصف المدة المتكامل والتقرير المرحلي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2024/4 [Part I])، والاستعراض الإحصائي والمالي لعام 2023 (DP/FPA/2024/4 [Part I, Add.1])، والتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2023 (DP/FPA/2024/4 [Part II]).

108 - وأشارت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ملاحظاتها الافتتاحية (متاحة في الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان) إلى أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة ليس جدول أعمال عفا عليه الزمن، بل هو جدول أعمال لم يتحقق. وفي لحظة تشهد اتجاهات ديموغرافية متنوعة، ويزيدها تعقيداً النزوح بسبب تغير المناخ وتحديات أخرى، لا بد من الاستجابة لدعوة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى التركيز على الناس وكرامتهم وحقوقهم الإنسانية.

109 - وتواكب الذكرى السنوية الثلاثون للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية سلسلة متصلة من الإنجازات الهامة: انخفاض وفيات النساء أثناء الولادة؛ وإتاحة وسائل منع الحمل الحديثة على نطاق أوسع. وقد انبثقت المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المرأة وحرية تصرفها في جسدها من الاستثمارات التي تمت في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وسيستمر الاستثمار والعمل الجماعي والإرادة السياسية في إحداث فارق كبير في تحقيق جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

110 - وقد ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان، في العامين الأولين من خطته الاستراتيجية، في تفادي أكثر من 31 مليون حالة حمل غير مرغوب فيه و 9,5 ملايين حالة إجهاض غير آمن. فقد ساعد الصندوق في 2,4 مليون عملية ولادة آمنة في البلدان المتضررة من أزمات إنسانية ودرّب حوالي 000 200 قابلة. وبينما حقق صندوق الأمم المتحدة للسكان نواتج خطته الاستراتيجية، فإن التقدم العالمي نحو تحقيق النتائج التحويلية الثلاث للخطة قد توقف. فمنذ عام 2016، توقفت الانخفاضات السنوية في وفيات الأمومة التي بات مستواها ثابتاً. وتوقف التقدم في تلبية الحاجة إلى تنظيم الأسرة. إلا أن الوضع كان يمكن أن يكون أسوأ من ذلك لولا صندوق الأمم المتحدة للسكان.

111 - وتسبب النزاعات وأزمة المناخ والآثار المستمرة للجائحة اضطرابات اجتماعية واقتصادية، يزيدها تعقيداً تزايد النكوص عن الحقوق الإنجابية المتفق عليها وتفاقم أوجه عدم المساواة. وتستمر معاناة النساء والشباب من ذوي الإعاقة والمهاجرين وحاملي فيروس نقص المناعة البشرية وأفراد مجتمع الميم الموسع وأفراد فئة التنوع الجنساني من التمييز والإقصاء من طلب الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وأكدت المديرة التنفيذية ألا أحد يتعذر الوصول إليه. فإذا بدا من الصعب الوصول إلى شخص ما، فهذا يعني أن ثمة من لم يحاولوا بما فيه الكفاية. والأنظمة التي تعمل لصالح أولئك الذين يعيشون على الهامش هي وحدها التي تعمل لصالح الجميع.

112 - وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يزال يعزز قدرته على تقديم الخدمات في الحالات الإنسانية. ففي عام 2023، وصل الصندوق إلى 14,4 مليون شخص بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية ونحو 6 ملايين شخص بخدمات الوقاية من العنف الجنساني والحد من مخاطره والتصدي له. ويجري على نحو متزايد دمج التأهب لحالات الطوارئ والإجراءات الاستباقية والإمدادات الموضوعة مسبقاً في العمليات العادية، وذلك لضمان كفاءة الاستجابات الإنسانية.

113 - وأعربت عن التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتمسك بأعلى معايير المساءلة والشفافية. فقد عزز الصندوق وظيفته الرقابية وهو يواصل إعطاء الأولوية لتقوية وظيفة التقييم. ووصفت المديرة التنفيذية نقل بعض وظائف المقر إلى نيروبي، مشدِّدةً على ارتفاع معدلات تنسيب الموظفين والجهود المبذولة لضمان استمرارية العمل. ومن المتوقع أن تعزز هذه الخطوة الدعم المقدم للمكاتب القطرية والإقليمية، بما في ذلك في دورها المعياري. وسيبقى فريق قوي في نيويورك للتركيز على العمل المعياري العالمي.

114 - ولاحظت المديرة التنفيذية بقلق حدوث انخفاض في الموارد العادية حتى وإن ظلت الموارد غير العادية مستقرة. بيد أن هناك نموا في التمويل المقدم من المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص ومن خلال صناديق التمويل الجماعي، مع إبداء هذا المصدر الأخير التزاماً بالتنسيق على صعيد الأمم المتحدة. ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل الجاد على تسليط الضوء على الجهات المانحة، حيث سُجلت زيادة بنسبة 92 في المائة في الإشارات إلى الجهات المانحة في منشورات وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2023. وشددت على أن هناك حاجة إلى المزيد للوصول إلى الأصفار الثلاثة، مشيرةً إلى استعراض منتصف المدة وتقييمات صندوق الأمم المتحدة للسكان باعتبارها تقدم أدلة كافية لتوجيه الجهود المتسارعة.

115 - وعرضت المديرة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على صعيد المنطقة. فالصندوق، بالتعاون مع الشركاء، يستفيد من دوره المعياري والتقني لسد فجوة الإنصاف في المنطقة. وهو يستخدم البيانات والابتكار لتسريع وتيرة التقدم للنساء والفتيات اللواتي تركهن الركب وراءه، بما في ذلك في السياقات الإنسانية. وأشارت إلى العديد من البلدان التي نجحت في تحقيق النتائج التحويلية الثلاث؛ ويمكن أن تكون هذه البلدان بمثابة ساحة تجارب للابتكار السياساتي.

116 - وشكر أعضاء المكتب المديرة التنفيذية على ملاحظاتها. وأكد أحد نواب رئيس المكتب على تمتُّع صندوق الأمم المتحدة للسكان بالثقة والمصداقية، وهو أمر بالغ الأهمية في حشد دعم المانحين. ولا تتلخص النتائج في الأرقام وحدها: فهناك بشر وحياة وراءها. فصندوق الأمم المتحدة للسكان يغيّر حياة الناس في جميع أنحاء العالم، كما يتضح من استعراض منتصف المدة، مع حفاظه على معايير عالية للمساءلة. وأشاد

نائب ثانٍ للرئيس بالنتائج القوية في دعم المراهقين والشباب، وشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع نطاق النهج الناجحة الحالية لتحسين صحة الأمهات والمواليد الجدد. وطالب بالنظر بعناية في المخاطر والتخفيف من حدتها أثناء الانتقال إلى نيروبي. وسأل أحد أعضاء المكتب عن كيفية تأثير نقص البيانات على البرامج وكيف يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعمل مع البلدان المستفيدة من البرامج بشأن هذه المسألة.

117 - وأثنت مجموعة من البلدان على صندوق الأمم المتحدة للسكان لجهوده الدؤوبة للوصول إلى السكان الأبعد وراء الركب. ولاحظت المجموعة أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية الشاملة وإدماج الشواغل السكانية في استراتيجيات التنمية. وهذا أمر يتطلّب تعزيز الشراكات مع المانحين والحكومات المستفيدة، وإشراك القطاع الخاص، وتوسيع قاعدة المانحين، واستكشاف آليات تمويل مبتكرة. وثمة أهمية حاسمة لتحسين تخصيص الموارد مع التركيز على المجالات ذات التأثير الكبير والوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. ومن شأن التحسين المستمر لآليات المساءلة أن يساعد في تحميل جميع أصحاب المصلحة المسؤولية عن أدوارهم ومساهماتهم.

118 - وأعربت مجموعة من البلدان عن تقديرها لاستثمار صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحسين إدارة المخاطر. ودعت المجموعة إلى مواصلة تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال البرامج والتقييمات المشتركة. وأثنت على دور المنظمة المحوري في تقديم الدعم المنقذ للحياة في الأزمات الإنسانية. ورحبت بالأولويات الرئيسية الست التي تم تحديدها في استعراض منتصف المدة، مؤكدة في الوقت نفسه على أهمية إعطاء الأولوية للدور المعياري للمنظمة.

119 - وقالت الوفود إنه مع استمرار الحاجة إلى إحراز تقدم في خطة عام 2030 والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يجب بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة الهيكلية، بما في ذلك المعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية، وأوجه القصور الصحية النظمية، والنقص في الحصول على التعليم والاستقلال الاقتصادي للنساء والفتيات. وأيدت الوفود الدعوة الواردة في استعراض منتصف المدة إلى وضع استراتيجيات مبتكرة لتغيير المعايير الاجتماعية والجنسانية التمييزية، وحثت صندوق الأمم المتحدة للسكان على نشر أدلة أقوى للدعوة والحوارات السياساتية. ومن الأولويات الأخرى تعزيز القيادة الفكرية وتتبع التقدم المحرز بمقاييس واضحة. وأشار أحد الوفود إلى أنه من الضروري التماس مشورة الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات العامة من منظور متكامل وتقاطعي.

120 - وشددت الوفود على أهمية تطوير القدرات التحليلية والسرديات الجديدة المتصلة بالمرونة الديموغرافية؛ وأعربت عن تطلعها إلى سماع المزيد عن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستشرافية؛ ودعت إلى العمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لخلق مساحات يمكن أن تكون فيها الهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة؛ وأعربت عن تقديرها للتركيز المتزايد على الابتكار، بما في ذلك ضمان وصول الخدمات والدعم إلى من هم أبعد وراء الركب.

121 - واعترفت الوفود بأوجه التقدم المحرز في الجمع بين المرونة والوقاية والتأهب والعمل المبكر في البرمجة. وأشارت الوفود إلى الشواغل المتعلقة بالأزمات المستمرة، وشجعت في الوقت ذاته صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعزيز قدرات المكاتب القطرية للعمل في حالات الطوارئ. فالتقاطع بين البلدان الأكثر تأثراً بتغير المناخ وتلك التي تتعرض فيها النساء والفتيات لأكبر خطر لوفيات الأمومة وعنف الشريك

الحميم وزواج الأطفال والحمل يبرز أهمية إدراج احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية في خطط التأهب للطوارئ والحد من مخاطر الكوارث.

122 - والتزمت الوفود بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في مكافحة العنف الجنساني، بوسائل من بينها تعزيز القدرات المحلية والوطنية من خلال المنظمات التي تقودها النساء. وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاعتماد على الشباب للدفع قُدما بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعربت عن تقديرها للتحديد الكمي لأثر شراء لوازم الصحة الإنجابية على كل من وفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها وحالات الحمل غير المرغوب فيها وتقييم عوائد الاستثمارات في تنظيم الأسرة.

123 - وأشار أحد الوفود إلى نجاح لجنة السكان والتنمية باعتباره دليلا على تجدد الزخم وراء برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وحث هذا الوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يجهر بصوته ويتحلى بالروح الاستراتيجية في تصعيد الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية، ورحب بالجهود المبذولة للاستجابة للاتجاهات الكبرى مثل تغير المناخ والتحول الديموغرافي والتقدم التكنولوجي، مع الحفاظ على التركيز على الولاية الأساسية والمزايا النسبية.

124 - ورحب أحد الوفود بالانتقال إلى نيروبي حيث إن التواجد العالمي اللامركزي يضمن القرب من الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إلى التأثير. وأعرب وفد آخر عن تطلعه إلى تحقيق تحسينات واضحة في الكفاءة والفعالية من شأنها أن تحقق وفورات يمكن إعادة تخصيصها للأنشطة الموضوعية. وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على إدماج نتائج استعراض منتصف المدة في عملية تحقيق الاستفادة المثلى من المقر. ويمكن أن يؤدي تعزيز الحوار مع جميع أصحاب المصلحة إلى استكشاف المزيد من قنوات التمويل وتحقيق التوازن بين الموارد الإنمائية والإنسانية.

125 - ورحب أحد الوفود بالبيانات المتعلقة بالمؤشرات المشتركة والتكميلية بشأن الاتساق والتعاون بين الوكالات، واقترح أن تتضمن التقارير السنوية المقبلة تقارير سردية عن نتائج التفاعلات المشتركة.

126 - وردًا على الوفود، قالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن الفكرة وراء الانتقال إلى نيروبي هي تقريب العمل من أرض الميدان، ويرجع ذلك جزئيًا إلى احتياجات أفريقيا ولكن أيضًا بسبب القرب الزمني الجغرافي مع أجزاء أخرى من العالم. وأعربت عن تقديرها لدعم أعضاء المجلس في مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحسين حضوره وأكدت الالتزام بالدور المعياري للصندوق.

127 - وأعربت عن التزامها الكامل بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وذكرت أن التقرير السنوي المقبل سيتضمن سردا مشتركا عن إنجازات مؤشرات الخطة الاستراتيجية المشتركة.

128 - وأبدت المديرة التنفيذية اتفاقها على أن الاقتراح المتعلق بالبيانات يحتاج إلى التعزيز، وأن العمل قد تسارع بالفعل في هذا الشأن، مع وجود عنصر قوي متعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهناك تركيز متجدد، بما في ذلك من خلال التعدادات، على مساعدة الحكومات في طرح الأسئلة التي تعطي الإجابات التي تحتاجها. ويمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يلقي الضوء على ما يحدث للنساء والفتيات، خاصةً اللاتي يعشن في ظروف هشة.

129 - وأفادت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتحدث بشكل أكثر تواترًا عن مسؤوليات الرجال والفوائد التي يحصلون عليها، على سبيل المثال، من أخذ الإجازة الوالدية. ويمكن للعمل مع الفتيان منذ سن مبكرة جدًا أن يجعلهم حلفاء للفتيات في رفض خطاب الكراهية على الإنترنت. وسيستمر أيضاً صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحسين حتى نسبة الـ 40 في المائة من الأموال التي يتم توزيعها من خلال المجموعات النسائية المحلية والمجموعات التي يقودها الشباب، مع إيلاء اهتمام دائم للمساءلة.

130 - واختتمت المديرة التنفيذية بالقول إنه من بواعث السرور ملاحظة الدعم والتفهم، مضيفةً أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيحافظ على طموحه وأهدافه السامية رغم أنه يعمل في عالم غير مثالي. ولا ينبغي أن يستغرق الوفاء بالوعود التي قُطعت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 30 عاماً أخرى.

131 - ووصفت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) كيفية تعزيز برامج الصندوق للنتائج التحويلية الثلاث عبر الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويوازن الصندوق بين تلبية الاحتياجات الفورية لإنقاذ الأرواح وبين القدرة على الصمود وبناء القدرات.

132 - وأشار نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية)، فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان حقق ما يزيد قليلاً عن 14 مليون دولار من أوجه الكفاءة التشغيلية في عام 2023، استناداً إلى المبادرات الثنائية والمبادرات على نطاق المنظومة.

133 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 18/2024 بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية.

سادس عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

134 - قدّم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2024/3)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2024/8).

135 - وأيد أحد الوفود الجهود الرامية إلى تحقيق وفورات في التكاليف على المدى الطويل، بما في ذلك الاستفادة المثلى من المقر، لكنه أعرب عن قلقه من أن العواقب غير المقصودة قد تؤثر على صافي الفائدة. وشجع هذا الوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان على التحلي بالشفافية الكاملة بشأن العملية.

136 - وقال نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية) إن الصندوق يظل ملتزماً بالشفافية الكاملة. وسيواصل الصندوق إحاطة الدول الأعضاء وتقديم المعلومات على صفحته الشبكية.

137 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 19/2024 بشأن استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025.

سابع عشر - التقييم

138 - قدّم مدير مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير السنوي حول مهمة التقييم لعام 2023 في صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير مدير مكتب التقييم (DP/FPA/2024/5) والتقييم التكويني للمرونة التنظيمية للصندوق في ضوء استجابته لجائحة كوفيد-19 (DP/FPA/2024/CRP.1). وعرضت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) تعليقات الإدارة على التقرير السنوي المقدم بشأن وظيفة التقييم في الصندوق (DP/FPA/2024/CRP.5) ورد الإدارة على تقييم المرونة التنظيمية للصندوق في ضوء استجابته لجائحة كوفيد-19 (DP/FPA/2024/CRP.1).

139 - وفيما يتعلق بالتقرير السنوي وردود الإدارة، أشارت مجموعة من البلدان إلى الأداء الممتاز لمكتب التقييم المستقل في عام 2023، لكنها أكدت على ضرورة إدخال المزيد من التحسينات على نظام التقييم اللامركزي، بما في ذلك تقييمات العمل الإنساني. وأعربت هذه المجموعة من البلدان عن تقديرها لتعزيز نظام ضمان جودة التقييم، وإنشاء فريق دعم للمساعدة التقنية وتنمية قدرات موظفي الرصد والتقييم. وتساءلت عما إذا كانت هذه التدابير كافية بالنظر إلى نقص عدد الأخصائيين في بعض المناطق، وعما إذا كان من المتوقع اتخاذ مزيد من التدابير للتخفيف من القيود التي تعترض القدرات. وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على الالتزام بهدف تمويل وظيفة التقييم المعاد حسابه، من 1 في المائة إلى 1,6 في المائة من إجمالي النفقات البرنامجية.

140 - وردا على الوفود، أشار مدير مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى استراتيجية لتعزيز التقييم اللامركزي تتضمن الاستفادة من الموارد القائمة، وذلك مثلا من خلال توثيق الروابط بين فرق التقييم اللامركزي وفرق التقييم الإنساني والتبادل المنتظم للمعارف. وتستلزم هذه الاستراتيجية أيضاً تعبئة موارد جديدة، بما في ذلك من خلال وظيفة جديدة مخصصة للتقييم الإنساني. وأوضح أن سياسة التقييم لعام 2024 تتطلب اتفاقات جديدة تزيد قيمتها عن 5 ملايين دولار لإدراج بند في الميزانية، على أساس طوعي، للتقييم. وعندما تبلغ المساهمات من كل اتفاقات المانحين وفرة في الحجم، سيدرس صندوق الأمم المتحدة للسكان إنشاء صندوق تمويل جماعي خاص بالتقييم. ونظراً للزيادة المتوقعة في التقييمات، يتبع صندوق الأمم المتحدة للسكان نهجاً مرحلياً لضمان المساعدة التقنية ومراقبة الجودة، مع التركيز على تقييمات المشاريع التي تزيد قيمتها عن 5 ملايين دولار من عام 2024 إلى عام 2025، وتغطية جميع التقييمات اعتباراً من عام 2026. ومن شأن وجود نظام للتتبع أن يعزز وظيفة التقييم.

141 - وأشارت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) إلى أن نفقات التقييم تعادل نسبة 2,5 في المائة من نفقات الموارد العادية. وشدّدت على أهمية التقييمات الإنسانية واللامركزية حيث يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الاقتراب من أرض الميدان قدر الإمكان.

142 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 20/2024 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثامن عشر – البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

143 – قدمت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) تمديد البرنامج القطري لرواندا وتمديد البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية (DP/FPA/2024/9). ووافق المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره 7/2014، على تمديد البرنامج القطري لرواندا وأحاط علماً بتمديد البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تاسع عشر – بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والحوار التفاعلي المواضيعي

144 – نظر هذا الجزء في التقرير المتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية المعاد صياغتها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 2022–2025 (DP/OPS/2024/6)؛ وخطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة من الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2024/7)، والإطار المرجعي للاستعراض الخارجي الذي يجريه طرف ثالث لخطة الاستجابة الشاملة (DP/OPS/2024/8).

145 – وسلط المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الضوء في كلمته الافتتاحية (متاحة في الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، على تركيز المنظمة على الحلول العملية، مثل شبكات إمدادات المياه المتكاملة مع نظم الطاقة الشمسية في ملديف وتوصيل الوقود لدعم الجهود الإنسانية في غزة. وأطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن الإصلاحات وخطة الاستجابة الشاملة، مؤكداً على إعادة بناء الثقة. فمن أصل 43 توصية، أنجز المكتب 36 توصية. ومن بين التوصيات الأربع المتبقية، سيتم الانتهاء من ثلاث في عام 2024؛ وستستمر إحدى التوصيات حتى عام 2027.

146 – وذكر أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع زاد من الموارد المخصصة لوظائف الرقابة والضوابط الداخلية وإدارة المخاطر والثقافة المؤسسية. وأدمج المكتب إدارة المخاطر في عملية صنع القرار؛ وأنشأ فريقاً مخصصاً للمخاطر والامتثال؛ وضمن استقلالية وقدرة وظائف التحكم؛ واستكمل استعراض عمليات الإبلاغ عن المخالفات. واستمرت الجهود المبذولة لإعادة تشكيل الثقافة المؤسسية، وتعزيز الإبلاغ عن النتائج، ومراجعة النظام المالي والقواعد المالية. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ملتزماً بتحقيق إيرادات صافية صفرية وهو يواصل تسوية الاحتياطيات الزائدة. ويشمل دمج الاستدامة البيئية في جميع أعمال المكتب أهدافاً داخلية طموحة ومنظوراً موسعاً على نطاق سلسلة الإمداد.

147 – وأفاد المدير التنفيذي بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رفض أكثر من 30 فرصة للتفاعل في عام 2023، مؤكداً التزامه بولايته. وخلص إلى أن القيود التي تعترض التنمية، بما في ذلك في إطار أهداف التنمية المستدامة، لا تتعلق فقط بالسياسات والتمويل، بل بالقدرة على التنفيذ أيضًا. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدور فريد من نوعه في معالجة فجوة التنفيذ.

148 – وقدمت مديرة الفريق المعني بالموارد البشرية والثقافة التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معلومات مستكملة عن خطة العمل المتعلقة بالثقافة المؤسسية، مشيرةً إلى خمسة مجالات للتطوير أبرزها الاستعراض المستقل. وقد أُنشئ مجلس برنامجي لإعادة تشكيل الثقافة المؤسسية لدعم المبادرات المتصلة

بالثقافة وتقديم المشورة بشأنها واستعراض التقدم المحرز. ومن المستجدات الأخرى التعامل مع طرف ثالث يتولى التواصل مع أصحاب المصلحة من أجل التعمُّق في تحديد الثقافة والسلوكيات المرغوبة، وإنشاء شبكة من سفراء الثقافة.

149 - وأثنى أحد نواب رئيس المكتب على مكتب خدمات المشاريع لما أحرزه من تقدم، لكنه أثار مخاوف بشأن عدم وجود مساءلة ملحوظة للجهات الفاعلة الرئيسية في الأزمة التي كانت قبل عامين. وشدّد على أهمية التقسيم الواضح للعمل بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتباره منظمة غير برنامجية والكيانات ذات الولايات البرنامجية المحددة بوضوح، بما في ذلك في مجال الصحة. ورحب أحد أعضاء المكتب بالتقدم المحرز وسأل عن كيفية تنفيذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لولايته في مجال تنمية القدرات.

150 - وشددت مجموعة من الوفود على استدامة الإنجازات واستمرار التقدم في إعادة بناء وإصلاح وتجديد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الأمر الذي يتطلب تفانياً والتزاماً على المدى الطويل. وتتوقع المجموعة معلومات مستكملة متكررة بشأن الإصلاح الثقافي، وهي على أهبة الاستعداد لدعم ما يُبذل من جهود.

151 - وقالت مجموعة من الوفود إن المساءلة الكاملة والنهائية والشفافة لكبار المسؤولين السابقين أمر ضروري، ومع ذلك لا يزال هناك تصور بأنهم أفلتوا من المساءلة باستقالتهم.

152 - وأقرت مجموعة من الوفود بالدور الحاسم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في بناء القدرات وتنفيذ المشاريع وتعبئة الموارد بطريقة خلاقة. وينبغي ألا تثنيه التدابير التصحيحية عن الاضطلاع بالولاية المنوطة به. ودعت هذه المجموعة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى دعم الأولويات الإنمائية للبلدان وأثنت على الفريق المعني بالمخاطر والامتثال وعلى خطة التحول الثقافي المؤسسي.

153 - وأيدت الوفود إجراء استعراض مرحلي ثان في أوائل عام 2025 للحفاظ على التحسينات وشددت على تنفيذ السياسة المحدثة للإبلاغ عن المخالفات وتحديد الرد على فقدان مبلغ 61 مليون دولار من مشروع الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3i). وأعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن برنامج واسع النطاق للإمدادات الطبية؛ وطلب مزيدا من التفاصيل حول خطط توسيع مكاتب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وحث على تصحيح الاختلالات الجغرافية في التوظيف. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للمشاركة العادلة للبلدان النامية في مشتريات الأمم المتحدة.

154 - ورداً على الوفود، أكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنه يجري بذل كل جهد ممكن لزيادة التعاون مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ المشاريع. وكمثال على دعم القدرات، أشار إلى الكيفية التي يمكن أن يقدم بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كلاً من الإمدادات والمساعدة التقنية لتعزيز نظم المشتريات الوطنية. وشدّد على التنوع في فريق إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وقال إن عملية الإبلاغ عن المخالفات تسير على الطريق الصحيح. وأشار إلى عقد جلسة مغلقة بشأن قضايا المساءلة، ودعا إلى التكتم إلى حين الانتهاء من العملية. ورحب ببيانات الوفود باعتبارها الأكثر إيجابية منذ عامين.

الحوار التفاعلي المواضيعي حول البنية التحتية المستدامة

155 - افتتح المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الحوار التفاعلي، مسلطاً الضوء على قدرة البنى التحتية على تحمل تغير المناخ وعلى معالجة فجوة التنفيذ في مجال البنى التحتية. ومن التحديات الكبرى تحسين التخطيط والتنفيذ، لا سيما في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. ويساعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع البلدان في تحديد البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك من خلال أدوات التقييم.

156 - وعرض نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (لشؤون الإنجاز والشراكات) عددا من التجارب، من قبيل ما أُنجز في زمبابوي، حيث ساعد المكتب المجتمعات المحلية على التعافي من الصدمات وتطوير بنى تحتية قادرة على الصمود. وقال إن الهدف ينبغي ألا يقتصر على تطوير بنى تحتية قادرة على الصمود فحسب، بل تطوير بنى تحتية تعطي القدرة على الصمود.

157 - وشددت الممثلة الدائمة لكابو فيردي على دور البنى التحتية في النمو الاقتصادي وإنقاذ الأرواح، لكنها أشارت إلى وجود قيود كبيرة تعترض القدرات بسبب محدودية الحيز المالي. وينبغي أن يؤدي اتباع نهج نظمي إزاء البنى التحتية المادية والاجتماعية إلى الاستفادة المثلى من الاستثمارات وتحسين سبل العيش، ويمكن أن يُستند في ذلك إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في وضع المخططات العامة. وقالت إن الدول الجزرية الصغيرة النامية ستواصل الدعوة إلى تمويل البلدان التي تعاني من أوجه الضعف المتعدد الأبعاد.

158 - وقال الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إن البنى التحتية المصممة فقط لتقديم الخدمات ليست كافية؛ فهي يجب أن تكون قادرة على تحمل تغير المناخ. ويتمثل عنصر حاسم في إدارة أصول البنى التحتية. ويمكن أن يوفر التمويل العام من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الوطنية ضمانات وأن يجذب التمويل العام والخاص على النطاق الواسع المطلوب.

159 - وتحدث الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، عن وجود حاجة كبيرة للاستثمار في البنى التحتية ولرأس المال الخاص الباحث عن فرص استثمارية. وتتمثل أربعة شروط للاستثمار في ما يلي: تحليل المخاطر، والالتزام بالمعايير والنظم، وآليات يمكن التنبؤ بها لاسترداد وإعادة بناء مخزون البنى التحتية التي بنيت وفقًا لمعايير سابقة، والدعم المالي.

160 - وسألت الوفود عن إمكانية الوصول إلى رأس المال الخاص في ظل المخاوف المتعلقة بالديون في البلدان النامية ذات الاحتياجات الأكبر؛ والكيفية التي يمكن بها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إقامة شراكات مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لسد الفجوة في البنى التحتية؛ وعن الأدوات التي يمتلكها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لنقل المعارف. وحثّ أحد الوفود على الاستثمار في آليات التمويل الجماعي لتعزيز النُهج المشتركة بين الوكالات والمتعددة الأبعاد والشاملة لعدة قطاعات.

161 - وشدد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أن تقييم احتياجات البنى التحتية ينبغي أن يسبق تصميم المشاريع، مع استعداد المكتب لدعم هذه العملية. فسوف يستكشف المكتب اختبار مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في مشاريع البنى التحتية. وبما أن سد الفجوة في البنى التحتية يعتمد

على الشـــراكات، فإن المدير التنفيذي يشـــجع على زيادة الطلب من الوكالات البرنامجية في مجالات المياه والصرف الصحي والطاقة.

162 - ووصـــف الأمين العام المســـاعد للأمم المتحدة للتنمية الاقتصـــادية، إدارة الشـــؤون الاقتصـــادية والاجتماعية، التحولات الهيكلية والحلول الوظيفية المطلوبة حتى يحدث تغيير جوهري. وتشـــمل الحلول المستجدة العديدة التطويرات التي أفرزها المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

163 - وأشـــار الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، إلى أن نظم الإنذار المبكر ركزت دائما على أنشـــطة إنقاذ الأرواح وهي تحتاج الآن إلى أن تشمل قدرة البنى التحتية على الصمود.

164 - واختتم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالإشادة بالمشاركين لتجنبهم النزعة الانعزالية التي تتســـم بها المناقشـــات التي تتناول البنى التحتية. وعلى الرغم من أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع ليس لـه دور في الدعوة إلى عقد الاجتماعات داخل الأمم المتحدة، فهو يرمي إلى المساهمة بفعالية في اتّباع نهج متكامل إزاء سد فجوة البنى التحتية.